مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (31) العدد (1)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (31) No. (1) 2009

التغيرات الصوتيّة وقوانينها

(المفهوم والمصطلح)

الدكتور سامي عوض [*]
صلاح الدّين سعيد حسين [**]

(تاريخ الإيداع 27 / 10 / 2008. قبل للنشر في 18 / 2 / 2009)

☐ الملخّص ☐

نتناول في بحثنا مصطلحين صوتيين : الأول (التغيّرات الصوتيّة) ، ويتجلى في (الإبدال ، والإعلال ، والإدغام ، والإمالة ...) ؛ والثاني (القوانين الصوتيّة) ؛ ويتمثّل بالمخالفة والمماثلة ، وقد رأينا أنّ المصطلحين متساويان ، ولم نلحظ فرقاً أو اختلافاً بين ما يرمي إليه كلّ منهما .

وإذا كانت التغيّرات الصوتيّة هي كل ما يعتري التركيب اللغوي من تبدّل أو اختلاف في الأصوات بين تشكيل لغوي سابق وآخر لاحق ؛ فإنّ ذلك يأتي نتيجة تأثير عوامل من داخل الكلمة ناجمة عن تفاعل الأصوات مع بعضها ؛ وأخرى من خارجها ناتجة عن تجاور الكلمات ، وتأثيرات العوامل النحويّة والصوتيّة ضمن الجملة ؛ مما ينعكس على الأصوات حذفاً أو إبدالاً أو إعلالاً....

وقد أثبتت الدراسات اللغويّة القديمة والمعاصرة أن التغيّر في التركيب اللغوي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطور اللغوي الذي إذا وقف عند حدود ثابتة يتحوّل إلى قياس يُصاغ على منواله ، فيفقد بذلك ميّزاته وخواصّه .

الكلمات المفتاحيّة : تغيّر صوتي ، تركيب لغوي ، مقطع صوتي .

---

[*] أستاذ – قسم اللغة العربية ــ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ جامعة تشرين ــ اللاذقيّة ــ سورية .

[**] طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم اللغة العربية ــ كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ جامعة تشرين ــ اللاذقيّة ــ سورية .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (31) العدد (1)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (31) No. (1) 2009

The Phonological Changes and Their Rules the Concept and the Technical Term

Dr. Sami Awad[*]
Salah al- deen Hussein**

(Received 27 / 10 / 2008. Accepted 18 / 2 / 2009)

□ ABSTRACT □

In this paper we deal with two phonological terms , the first of which is “ the phonological changes”; the second, “”the phonological rules”.

If the phonological changes are defined as all changes or differences that take place in the linguistic structure, then this come a result of word internal changes due to sound interaction, and other changes that happens due to external factors such as adjacency, syntactic and phonological ones.

Old and modern linguistic studies proved that any change in linguistic structure is tightly connected with the linguistic development, which, if it reaches a certain point, becomes a standard against which other items are formed.

Key words : phonetic change, linguistic structure

---

[*]**Professor , Department of Arabic , faculty of arts and humanities ,Tishreen University Lattakia , Syria .**

**** Postgraduate student , Arabic Department, faculty of arts and humanities ,Tishreen University Lattakia , Syria .**

مقدمة :

تناول القدماء (التغيرات الصوتية) ، وعرّفُوا بها ، وأطلقوا عليها اسم الأصول المطردة، وحدّدوا الأسبابَ الموجبةَ لحدوثها ، وهي عندهم (التغيّر بالزيادةَ والحذفَ والإبدالَ والإعلال ، والإدغام ، والإمالة) . وقد تأكدت لنا معرفتُهم بقانوني المخالفة والمماثلة اللذين يجنحان باللغة نحو قانون عامّ وشامل لهما هو قانون السهولة والتيسير .

وهذا الفهم للتغيرات الصوتيّة هو نفسه عند المحدثين ، إذا استثينا قسمهم لها إلى تغيّرات تاريخيّة وأخرى تركيبيّة ، واعتبار بعض حالاتها من أنواع التطور اللغوي ؛ ومع ذلك نرى أنّ ما اعتُبر تغيّرات تاريخيّة هو أيضاً تركيبي لاستحالة حصول تغيّر صوتي خارج التركيب . ولعلّ ما سوّغ أنه تطور لغوي لم يعد كذلك في كثير من الحالات ، لأنه تحوّل إلى قياس يحتذى ، ويُصاغ على منواله ؛ وعلى سبيل المثال لم نعُد نعتبر قلب الواو والياء ألفاً تطوراً ؛ لأنه أصبح قياساً مطرداً ، ودخل في باب التقعيد اللغوي الصارم . ولا شك أنّ كلامنا السّابق لا يعني أننا ننكر وجود تطوّر لغوي ، وإنما نراه سمة بارزة من السمات التي تمتاز بها اللغات الإنسانيّة الحيّة.

أهميّة البحث وأهدافه :

تأتي أهميّة البحث من كونه يسلط الضوء على ظاهره مؤثرة وفاعلة في التركيب اللغوي ؛ وما درس منها تمّ تناوله بشكل عرضي وسريع مع موضوعات لغويّة أخرى ، وقد وجدنا أن هناك جديداً يمكن إضافته فيما يتعلّق بتعريفها، وعلاقتها بالقوانين الصوتيّة ، وقوانين التطور اللغوي ، كما أن تحديدنا لأنماطها المختلفة ، وربطنا لها بقوانين صوتيّة يحل بعض المشكلات المتعلقة بتداخل مصطلحاتِها ؛ وهي إلى ذلك من البحوث المشتركة التي كثرت حولها الآراء قديماً وحديثاً، ومنعاً للخلط وخشية الوقوع في التناقضات رأينا أن من الأنسب تحديد الأهداف التالية :

1ـــ التعريف بمفهوم التغيّرات الصوتيّة عند القدماء والمحدثين .

2ـــ استكشاف العوامل المؤثرة في التغيرات الصوتيّة .

3ـــ دراسة علاقة التغيّرات الصوتية بالتطور اللغوي .

4ـــ التعرّف على أنماط التغيّرات الصّوتيّة المختلفة (التغيّر بالإبدال ـــ التغيّر بالإعلال ـــ التغيّر بالإدغام ـــ التغيّر بالإمالة).

5ـــ التعريف بمصطلح (القوانين الصوتية) ، وعلاقته بمصطلح (التغيرات الصوتيّة) .

منهج البحث :

بدأنا بحثنا بلمحة عن التغيرات الصّوتيّة (عند القدماء والمحدثين) بغية التعريف بها، ثم انتقلنا إلى الأنماط المختلفة للتغيّرات ، ودرسنا علاقتها بالتطور اللغوي والقوانين الصوتيّة، وساوينا بين مصطلحي التغيرات الصوتيّة والقوانين الصّوتيّة . ويمكننا القول : إنّ طبيعة بحثنا فرضت علينا دراسة وصفيّة عَرْضيّة للتغيرات الصوتيّة وقوانينها .

1ـــ التعريف بالتغيّرات الصّوتيّة :

1ـــ1ـــ عند القدماء والمحدثين : وجدنا من خلالِ تتبعِنا لدراساتِ القدماء أن التَّغيُّراتِ الصَوتيَّةَ عندهم تعني : الزيادةَ والحذفَ والإبدالَ والإدغامَ والإعلالَ والإمالةَ ؛ وذلك بغية تسهيل اللفظ والخفّة . فالخليلُ (ت:175هـــ) رأى أنّ هناك صعوبةً في نطقِ كلمةٍ تبدأ بساكنٍ ، ولذا فيحتاجُ اللِّسَانُ إلى زيادةِ ألفِ الوصلِ للتَّمكُّنِ من نطقِ الحرفِ

الساكنِ بعدَها : " والألف التي في اسحَنْكَكَ واقْشَعَّر واسْحَنْفَرَ واسبَكَرَّ ليستْ من أصل البناء ، وإنما أُدخِلت هذه الألِفات في الأفعالِ وأمثالِها من الكلامِ، لتكونَ الألِفُ عماداً وسُلّماً للِّسان إلى حَرْف البناء ، لأنَّ اللِّسانَ لا ينطلقُ بالساكِنِ من الحروفِ فيحتاجُ إلى ألفِ الوَصْلِ"(1).

والواضح أن القانونُ الصَّوتيَّ هو الذي جعلَ اللغةَ تميلُ إلى تسهيلِ النُّطقِ ، وهو الذي فرض زيادة ألف الوصل للتّمكّنِ من نطقِ الصَّوتِ الساكنِ بعدَها .

وتناول سيبويه (ت:180هـ) زيادةَ ألفِ الوصلِ ، وجعلها زائدةً ، وقالَ إنَّها قد قدّمَت بسببِ إسكانِ أوّلِ حرفٍ منَ الكلمةِ " فلم تصلْ إلى أن تبتدِئ بساكنٍ ، فقُدّمَت مُتَحركةً لتصلَ إلى التَّكلم . والزيادةُ ههنا الألفُ الموصولةُ . وأكثر ما تكونُ في الأفعالِ. فتكون في الأمرِ من بابِ (فَعَلَ يَفْعُلُ) ما لم يتحرّكْ ما بعدَها"(2) .

وحول صعوبة الابتداء بساكن في اللغة العربيّة على خلاف غيرها من اللغات التي تبدأ بساكن كالآراميّة والإنكليزيّة واللهجات العربيّة العاميّة... نرى أنّ عدم القدرة على الابتداء بالسّاكن هو عام في كل اللغات ، وهناك حركة قصيرة تسبق الصوت الصامت اكتشفها علماء العربيّة ، وأطلقوا عليها اسم همزة الوصل ، وهذا ما عبّر عنه ابن جني بقوله : " اعلم أن الصَّوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته ؛ فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً"(3) ، ولذا فهمزة الوصل في نظرنا ناتجة عن التخامد الحاصل نتيجة قطع الألف في الجهاز النطقي ، ومثال ذلك : المقطع الأول /إِسْ/ في (إِسْتغفرَ) ، حيث همزة الوصل تسبق صوت السين الصّامت الذي نتج عن قطع الصوت المستمرّ ، والأمر ذاته في المقطع الأول /إبْ/ في (ابتعَدَ) .

ورأى ابن السراج (ت 316 هـ) أن (الزيادة ، والإبدال ، والحذف ، والتغير بحركة وسكون، والإدغام) من التَّصريفِ(4) ، وهذه إشارةٌ بالغةُ الأهميةِ ؛ تدلُّ على فهمٍ دقيق لعلاقة التصريف بالتغيرات الصوتية .

وأكثر ابن جني (ت:394هـ) من الحديثِ عن العلاقاتِ المتبادلةِ بين الحركاتِ ، ورأى أن العواملَ الصَوتيَّةَ هي التي تؤدي إلى التبادلِ بين حرفين في الموضعِ ، ومن ذلك ما ورد في بابِ (قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف)(5). و(باب محل الحركات من الحروف أمعها أم قبلها أم بعدها)(6)، وباب (في هجوم الحركات على الحركات)(7).

ولم يبتعدْ **الزمخشريُّ (ت: 538 هـ)** عن سابقيه في هذا السياق ؛ حيثُ تناولَ ـ خلالَ حديثِهِ عن أصنافِ الحرفِ ـ الزيادةَ التي تلحقُ الآخرَ في الاستفهامِ(8) ؛ ولعلَّ هذا ما دَعَّمَ رأيَنا ؛ كوننا نعتبرُ الزيادةَ والحذفَ من التَّغيُّراتِ الصَّوتيَّة .

وميّز **ابنُ عصفور** بين كسرةِ البناءِ وكسرةِ الإعرابِ ، ورأى أن كسرةَ البناءِ أقوى من كسرةِ الإعرابِ(9)، وربما يقصدُ بذلكَ أنَّ كسرةَ البناءِ ثابتة ، وكسرة الإعراب تتغيّر بتغيّر العوامل ، وهذا ما يمكن إدراجه تحت باب أثر العوامل النحويّة في التغيرات الصوتيّة .

وما يبدو من حالات لا تتوافقُ مع قانونِ الجهدِ الأقلِّ ، فلنا فيها تفسير ، ومن ذلك ما ورد في كلام الخليل من إضافة للألف في(اسحنفر واقشعر واسبكرّ...) ، والملاحظ أن هناك زيادة في عدد الأصوات ، ولكن هذه الزيادةَ سهّلت اللفظَ ؛ وهي بهذا تتوافقُ مع قانونِ الجهدِ الأقلِ .

ومما سبق يتبيّن لنا أن القدماء عزوا التَّغَيُّراتِ الصَوتيَّةَ للخفّةِ وتسهيلِ اللّفظِ ، وهي عندهم : التّغيّر بالزيادة ــ التغيّر بالحذف ــ التغيّر بالإبدال ــ التّغيّر بالإعلال ــ التّغيّر بالإدغام ــ التّغيّر بالإمالة . ولم يذهب المحدثون بعيداً عمّا عبّر عنه القدماء ، ولكنهم قسموا التغيّرات الصّوتيّة قسمين هما :

أــ التَّغَيُّراتُ التاريخيّةُ : وتبحث في اللّغاتِ الأمّ ، والتّحوّلِ الذي يصيبُ أصواتها خلالَ الحقبِ الزّمنيّةِ الطويلةِ التي تمرّ فيها ؛ حيثُ يتحوّلُ صوتٌ إلى صوتٍ في كلّ سياقاتِه واستخداماتِه ، ومن ذلك تحوّلُ صوتِ السين في اللغةِ السّاميّةِ الأمّ إلى الشين في الآراميّةِ ؛ وصوتُ الجيمِ (المصريّة) الذي كان موجوداً في اللّغةِ السّاميّةِ ، ولم يعد له وجودٌ في كلّ سياقاتِه في اللغةِ العربيّةِ الفصيحةِ(10) ، والتغيّر هنا تاريخيٌ لأننا لا نجدُ هذا الصَّوتَ في أيّ تَشْكيلٍ لغويّ عربيّ فصيح .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نضيفَ إلى التغيّرات التاريخيّةِ ما يتفرعُ عن صوتِ القاف من تغيراتٍ ، ومن ذلك نطقُه همزةً عند سكّانِ المدنِ الكبرى في مصرَ والشامِ وغيرِهما ، ونطقُه غيناً عند سكانِ الباديةِ والسودان ، ونطقُه كافاً عند سكانِ فلسطين ، وجيماً عند سكان الخليجِ ، ومن ذلك أيضاً في لهجات العامةِ نطقُ الذالِ زاياً أو دالاً نحو(ذَهَبَ ، وزهَبَ) ، و(ذَهَبٌ ، ودَهَبٌ) والثاءِ سيناً نحو (ثورة ، وسورة) ، والطاء تاء ، والضاد دالاً ... والحقيقة التي يجب أن تقال هي أن ما أوردناه من تغيّرات صوتيّة في لهجات العامة كإبدال الذالِ زاياً أو دالاً ، والطاء تاء... بدأ يستشري في الكلام الفصيح دون ننتبه إليه ، والسبب في ذلك أن التغيّر الصوتي غير إرادي ولا تبدو ملامحه إلاّ بعد مرور وقت طويل ، ولولا مقياس الفصاحة التي تتميّز به اللغة العربيّة ، وقواعد اللغة الصّارمة ؛ لما أمكن رصده ، ولأضحت تلك التغيرات ظاهرة عامة لا مفرّ منها .

ب ــ التَّغَيُّرات التّركيبيَّة : وهي التَّغَيُّراتُ التي تحدثُ في التراكيبِ اللّغويةِ ؛ حيث تتغيّرُ بعضُ الأصواتِ بإبدالها أو حذفها أو إدغامها أو قلبها أو إعلالها ... ولذا فهي في تركيبٍ ما قد تقلب إلى صوت مخالف ، وفي سياق مغاير تعود إلى أصلها ، وقد تحذف في سياق ثم تعود للظّهور، ومن ذلك الألف في كلمة (رمى) والتي تعود إلى أصلها في (يرمي) ، وكذلك الواو المحذوفة في (يَعِدُ) تعود للظهور في (وعدَ) ، والألف في (قال) تعود إلى أصلها في (يقول) .

وخلاصة القول :

1ــ إن قسمَ التغيراتِ إلى تاريخيّة ، وتركيبيّة إقرار بأن التغيّرات التاريخيّة غير تركيبيّة ، وهذا لا نتفق معه لسببين :

الأول : إن ما يسمى بالتَّغَيُّرات التاريخيّةِ هو تغيّرٌ تركيبي؛ لاستحالةِ حصولِ تغيّرٍ خارجَ التركيب.

الثاني : إن ما اصطُلِحَ على تسميتها تغيرات تركيبية (الإبدال ــ الحذف ــ الإعلال ــ الإمالة...) هي التَّغَيُّرات ذاتها المقصودة في الدراسة التاريخيّة .

1ــ2ــ العوامل المؤثرة في التغيرات الصوتية :

1ــ2ــ1ــ المؤثرات الداخليّة : يؤدي تجاور الأصوات في الكلمة ، أو بين كلمتين في الجملة إلى تأثيرات متبادلة ينجم عنها تغيرات بالإبدال أو القلب أو الإعلال أو الإدغام أو الحذف ،.... والدافع الصوتي في هذه الحالة ذاتي ناجم عن حركة داخلية ، ينتج عنها ما يسمى بالشدّ والجذب والتخالف والتماثل ....، ومن ذلك (أَعُوْذُ) ، من (أَعْوُذُ) ، والتغيّر هنا بنقل الحركة ، وهو تغيّر داخلي سببه صعوبة نطق الضمة مع الواو ، والجنوح نحو تسهيل اللفظ ، الأمر أدى إلى نقلها ، ومن ذلك (يرمي) التي أصلها (يَرْمِيُ) ، والواضح أنّ التغيّر هنا هو حذف الضمة ،

وهذا التغيّر من داخل الكلمة ، ولم تدفع إليه عوامل من خارجها ، ويعود السبب إلى تسهيل اللفظ لصعوبة أن تعتري الضمةُ الياءَ . ويمكن اعتبار قلب الواو أو الياء ألفاً من التغيّر الداخلي في الكلمة ، ومثال ذلك : الألف في (قالَ) منقلبة عن واو ، وكذلك (بَاعَ) الألف فيها منقلبة عن ياء .

1ـ2ـ2ـ المؤثرات الخارجيّة : من المعروف أن التغيّرات في أي تركيب لغوي هي تغيرات في الأصوات، وأيّ تغيّر صوتي يؤدي إلى تغيّرات أخرى في التركيب . ويمكننا القول إن هناك صيغاً أوليّة بقيت كما هي ، ولكن إذا طرأ عليها تغيّر بالزيادة ستحدُثُ تغيرات في بنيتها وفي أصواتها ، ومثال ذلك الفعل (سَمِعَ) إذا زدنا عليه الهمزة (أ) يصبح (أَسْمَعَ) ، وفي هذه الحالة أدت الزيادة إلى تغيّر ؛ حيث كان صوت السين مفتوحاً ثم أصبح ساكناً، أي حذفت فتحة فاء الفعل ، كما حدث إعلال بالقلب ، حيث كانت حركة عين الفعل كسرة ثم أصبحت فتحة ، والأمثلة على هذا النوع من التّغيرات كثيرة ، ومنها أيضاً ما ينجم عن دخول ما يسمى بالسوابق واللواحق ؛ والتي منها حرف المضارعة الذي لا تَعتبِره الدّراساتُ اللغويّةُ من أحرف الزيادة ، وكذلك المحدثون لم يتجاوزوا القدماء في النظر إليه على أنّه صوت ليس من أحرف الزيادة ، وهو سواء أعتبِر من أحرف الزيادة أم لم يُعْتبر فإن دخوله على الفعل يؤدي إلى تغيّرات صوتيّة ومقطعيّة وصرفيّة في بنية الكلمة ، ومثال ذلك (قال ـ يقُوْلُ) ، حيث كانت حركة فاء الفعل فتحة ، ثم تحولت إلى ضمة ، كما أن الواو ردّت إلى أصلها ؛ ومن ذلك أيضاً(وّعَدَ، يَعِدُ) ، حيث أدت زيادة حرف المضارعة إلى حذف الواو ، كما أبدلت فتحة عين الفعل كسرة في المضارع .

1ـ3ـ علاقة التغيّرات بالتطور اللغوي : من الحقائق الثابتة أن اللغات الإنسانيّة تتغيّر، ويصيبها التطور خلال الأحقاب الزمنيّة التي تمرّ بها(11)، وقد استطاع العلماء اكتشاف بعض القوانين التي تنظم عملية التغيير هذه ، فتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن اللغات تجنح إلى السهولة والتيسير ، وهذا ما دفعهم إلى تسمية هذه التغيرات تطوراً ، فاللغة تنمو وتتطور ويصيبها التغيير تبعاً لظروف المكان والزمان ولتغيّر الإنسان والثقافات (12).

والتطور لا ينحصر في عنصر واحد من عناصر اللغة ، بل يمكن أن يشمل أصواتها وصرفها ومفرداتها ونبر كلماتها ، كما أن " عناصر اللغة كلها ليست سواء في سرعة قبول التطور إذ هناك فرق في تطور اللغة بين الصوتيات والصرف والمفردات "(13). لكن ما حدث يمكن أن يحدث بشكل معاكس ، حيث يمكن أن تتغير اللغة نحو الأصعب ، وليس إلى السهولة والتيسير ، كما أن التطور يصيب الأصوات الصامتة أكثر من الأصوات الصائتة ، فمثلاً : " بقيت الحركات الساميّة على العموم سالمة على حالها في اللغة العربية"(14).

ومع ذلك فقد كان للبعض نظرتهم الخاصّة في هذا المجال ، حيث أخرجوا اللغة العربية الفصيحة من دائرة التطور هذه ، نظراً لما تتمتع به من ظرف خاصّ كونها ارتبطت بالقرآن الكريم ، ولهذا يرى أصحاب هذا الرأي أنه لا فرق بين نطقنا للفصحى في عصرنا وبين الفصحى القديمة ، وذلك لأن العناية بالقرآن الكريم كانت السبب الجوهري الذي حفظ اللغة العربية كما هي ثابتة دون تغيير . **وإننا في هذا السّياق لا بدّ لنا من التأكيد على ما يلي :**

1ـ التطور إذا وقف وثبت عند حدود معيّنة لا يعود تطوّراً : ومن ذلك التغيرات المعروفة ، والتي كانت تعتبر في بداية عهدها تطوّراً ، وأمّا الآن فهي ثابتة لا يحدث في طبيعتها تغيّر ؛ بسبب قوانين القياس الصارمة، ومن هذا المنطلق نكاد نجزم بأنها أصبحت من التغيرات التاريخيّة، ولولا ظهورها في سياقات أخرى لكان بمقدورنا التصريح دون وجل بأنها لم تتبدّل ، وإنما هي موجودة في التركيب اللغوي كما نراها الآن .

2ـ تحوّل التطور إلى قياس يخرجه من دائرة التغيرات : رأينا سابقاً أن التطور اللغوي يتسم بأنه ليس إرادياً، وليس فردياً ، ولا يُحدّ بزمن ، ولا يمكن إيقافه ، والذي يدفع إليه في اللغة عامل تسهيل اللفظ ، والجنوح نحو

الأسهل ، ومن هنا نعتبر : **الزيادة والحذف والإبدال والإعلال والإدغام** و**الإمالة** تطوّراً لغويّاً لحظة اكتشافها ، وفيما بعد الاكتشاف لم تعد تعدّ تطوراً ، وذلك لأنها دخلت في التقعيد اللّغوي ، وبهذه الحالة أصبحت قالباً جامداً يقاس عليه، ويُصاغ على منواله، ففقدت بذلك الإراديّة ، وبالتالي سمات التطور وميزاته وخصائصه .

2ـ أنماط التغيرات الصوتيّة :

2ـ1ـ (التّغيّر بالإبدال) : يعتبر الإبدال من التَّغَيُّرات الصَوتيَّة في اللغة ، وهو تغيير حرف بحرف ، حيث يُزال المبدل منه ، ويوضع المبدل مكانه ، وهو يشبه الإعلال من حيث إن كلاًّ منهما تغيير في الموضع، لكن الإعلال خاصّ بأحرف العلّة ، والإبدال خاص بالأحرف الصحيحة.

وإذا كانت الدراسات الصَوتيَّة القديمة والحديثة تعتقد أن سبب التَّغَيُّرات هو ميل اللغة نحو السهولة والتيسير ؛ فإن العديد من المجموعات البشريّة التي تتكلم لغة مشتركة لا تستعمل نفس التَّغَيُّرات بشكل موحّد مع من يتكلمون نفس اللّغة ، وإنما هناك اختلاف بين بيئة لغويّة وأخرى رغم الاشتراك في لغة واحدة ، ولعلَّ هذا ما يفتح علينا أبواباً أخرى منها ما يتعلّق بالجغرافيا والتاريخ ، والمحافظة والتقليد ، والاحتكاك مع اللغات الأخرى ، والصراع اللّغوِي ، والطبقة التحتيّة والفوقيّة ، وغير ذلك من الأمور التي تتعلق باللغة ذاتها ، وقدرتها على التطور.

2ـ1ـ1ـ إبدال تاء افتعل طاءً : ويكون ذلك عندما تكون فاء افتعل أحد الحروف المطبقة المستعلية (الصّاد، الضاد ، الطاء ، الظاء) .

2ـ1ـ1ـ1ـ إبدال تاء افتَعَلَ : التّغيّر في تاء افتعل له علاقة بفاء الكلمة .

أ ـ إبدال تاء افتعل طاء عندما تكون فاء الكلمة ضاداً : وذلك نحو (اضتَجَعَ) التي تصبح (اضطَجَعَ)، وسبب الإبدال أن الضاد (صوت وقف ـ أسناني لثوي ـ مفخّم ـ مجهور) ، والتاء (صوت وقف ـ أسناني لثوي ـ مرقّق ـ غير مجهور) .

وهذا يعني أن الصَّوتين من مخرج واحد (**أسناني لثوي**) ، والخلاف ينحصر في الترقيق والتفخيم ، وفي الجهر والهمس . ومعروف أن هناك صعوبة في نطق الأصوات التي من مخرج واحد إذا تجاورت ، كما أن الضاد مفخمة والتاء مرققة ، وهناك صعوبة في الانتقال المباشر من التفخيم إلى الترقيق ، فحدث ما نسميه (بالمماثلة بالتفخيم) ، فقلبت التاء طاء لتفخيمها.

ب ـ إبدال تاء افتعل طاء عندما تكون فاء افتعل صاداً : وذلك نحو (اصتَفى) التي تصبح (اصطفى) ، وسبب الإبدال أن الصاد مفخّم ، والتاء مرققة ، وهناك صعوبة في الانتقال من التفخيم إلى الترقيق، فأبدلت التاء بالطاء الذي هو صوت مفخم، فحدث ما نسميه(المماثلة بالتفخيم).

ج ـ إبدال تاء افتعل طاء عندما تكون فاء افتعل طاء : نحو (اطتَرَدَ) التي تصبح (اطّرَدَ) ، وسبب الإبدال أن الطاء (وقف ـ أسناني لثوي ـ مفخّم ـ غير مجهور) ، والتاء (صوت وقف ـ أسناني لثوي ـ مرقق ـ غير مجهور) ، وهذا يعني أنه لا خلاف بين الصَّوتين إلا بالترقيق ، والتفخيم ، وهناك صعوبة في الانتقال من التفخيم إلى الترقيق، فحدث ما نسمية (المماثلة بالتفخيم).

د ـ إبدال تاء افتعل طاء عندما تكون فاء افتعل ظاء : وذلك نحو (اظتَلَم) تصبح (اظطلَم) . وسبب الإبدال أن الظاء (احتكاكي ـ سني ـ مفخّم ـ مجهور) ، والتاء صوت (وقف ـ أسناني لثوي ـ مرقق ـ غير مجهور) ، وهناك صعوبة في الانتقال من التفخيم إلى الترقيق، فحدث ما يسمى (المماثلة بالتفخيم) بين الظاء والتاء، ومعروف أن التاء إذا فُخِّمت تنقلب طاء .

2ـ1ـ1ـ2ـ إبدال تاء افتعل دالاً: إذا كانت فاء افتَعل أحد الأحرف الثلاثة **التالية: الدال والذال والزاي:**

أ ـ إذا كانت فاء افتَعل دالاً : نحو (ادْتَعَى) التي تصبح (ادَّعى) ، وسبب الإبدال أن الدّال (وقف ـ أسناني لثوي ـ مجهور) ، والتاء (وقف ـ أسناني لثوي ـ مرقق ـ غير مجهور) من مخرج واحد (أسناني لثوي) ، واللسان عندما يرتفع لنطق الدّال يبقى مكانه عند نطق التاء ، فحدثت نفس العمليات التي يقوم بها الجهاز النُّطقي عند الإدغام ، فاقتضت الحاجة الصَوتيَّة إدغام الدال والتاء ، وهو الأمر الذي لا يجوز إلاّ بين صوتين متماثلين ، فتحولت التاء إلى دال ، وحدثَ الإدغام .

ب ـ أن تكون فاء افتعل ذالاً : نحو (اذتَكَرَ) التي تصبح (اذدَكَرَ) ، وسبب الإبدال أن اللسان عندما يرتفع لنطق الذال لا يعود إلى الحالة الطبيعيّة ، وإنما يرجع إلى الوراء ليلتصق باللثة والأسنان ، فيسدّ مجرى النُّطق سدّاً كاملاً ، وفي هذه الحالة يوجد صعوبة في الانتقال من الجهر إلى الهمس بين صوتين من مخرج واحد (أسناني) ؛ الأمر الذي أدى إلى ما نسميه (المماثلة بالجهر) ، وبالتالي قلب التاء دالاً بسبب جهرها .

ج ـ أن تكون فاء افتعل زاياً : وذلك نحو (ازتَهى) تصبح (ازدَهى) . وسبب الإبدال أن الزاي مجهور والتاء مهموس ، وهناك صعوبة في الانتقال من الجهر إلى الهمس عند نطق صوتين متقاربين في المخرج ، فاقتضت الحاجة الصَوتيَّة جعل التاء مجهورة ، فقلبت دالاً بسبب (المماثلة بالجهر) .

2ـ1ـ1ـ3ـ إبدال تاء افْتَعَلَ ثاء : إذا كانت الفاء ثاءً كما في (اثتَأَرَ) تصبح (اثَّأَرَ) ، حيث يرتفع اللسان مرة واحدة ، وتحدث في الجهاز النُّطقي نفس العمليات التي تحدث خلال نطق الإدغام ، فأبدلت التاء ثاء ، وحدث الإدغام .

2ـ1ـ2ـ إبدال فاء (افتعل) تاء إذا كانت الفاء واواً أو ياء :

أ ـ أن تكون الفاء واواً : وذلك نحو(إوْتَصَلَ) تصبح (اتّصل) ، حيث أبدلت الواو تاءً ، وأدغمت في تاء افتعل . ومثل ذلك (اتّعد) من (إيْوْتَعَدَ) ، حيث أبدلت الواو تاء بسبب قانون المماثلة ، وكذلك الأمر في(اتعظ) من (إيْوْتَعَظَ) ، و(اتّقد) من (إوْتَقَدَ) .

ب ـ أن تكون الفاء ياء : وذلك نحو(اتَّسَرَ) من (إيْتَسَرَ) ، حيث أبدلت الياء تاءً ، وأدغمت في التاء الأخرى، ويشترط في الياء ألا تكون بدلاً من الهمزة مثل (إئتمر) من (أَمرَ) .

2ـ1ـ3ـ إبدال تاء (تَفَاعَل ، وتَفَعَّل ، وتَفَعْلَلَ) : وهذه التَّغيُّرات من الجوازات . ومن ذلك (إبدال التاء ثاءً: نحو تَذَكَّرَ و اِذَّكَّر) ، و(إبدال التاء دالاً : تَدَارأ ، وإدَّارأ ، تدحرج ، وادَّحرج) و(إبدال التاء بالزاي : تزيَّن ، وازَّيّن) و(إبدال التاء صاداً : تَصبَّر ، واِصبَّر) و(إبدال التاء ذالاً : تَذَكَّر ، واذَّكَّر) و(إبدال التاء ضاداً : تَضَرَّع ، واضَّرَّع) و(إبدال التاء بالظاء : تظلَّم ، واظَّلَّم) و(إبدال التاء بالطاء : تطرَّب اطَّرَبَ) .

2ـ1ـ4ـ إبدال الدال ضاداً إذا وقعت الدال بعد الصاد : وذلك نحو صَدَى، حيث تنطق(صضى)، ونحو (صدف) ، حيث تنطق (صضف) ، والسبب أن الصاد مفخمة والدال مرققة ، وهناك صعوبة في الانتقال من التفخيم إلى الترقيق ، فتفخّم الدّال ، وبتفخيمها تتحول إلى ضاد ، ومن ذلك (صدق)، حيث تنطق (صضق) ، و(صدَمَ) ، حيث تنطق(صضَمَ) .

2ـ1ـ5ـ إبدال السين صاداً إذا جاء بعدها حرف الطاء : وذلك نحو(سطح) ، حيث تلفظ (صطح) ، والسبب أن السين مرققة ، والطاء مفخمة ، وإذا نطقنا السين مرققة سننطق الطاء مرققة ، وفي هذه الحالة تتحول

إلى تاء ، وبهذا تتحول الكلمة إلى (سَتح)، وإذا نطقنا السين مفخمة والتاء مفخّمة ، ستتحوّل السشين إلى صاد، وهذا ما حدث . ومن ذلك (سطَعَ) التي تلفظ (صطعَ).

2ــ1ــ6ــ إبدال الواو والياء همزة :

أ ــ إذا تطرفتا بعد ألف زائدة ، نحو بناء من بناي ، حيث أبدلت الياء همزة ، وعطاء من عطاي، وكساء من كساو ، حيث أبدلت الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة .

ب ــ إذا وقعتا عيناً في اسم الفاعل المصوغ من الفعل الثلاثي الأجوف نحو: (صايد ، وصائد) ، و(بايع ، وبائع) .

ج ــ إبدال حرف المدّ الزّائد همزة في المفرد المؤنث إذا وقع بعد ألف صيغ منتهى الجموع (فعائل) ، نحو صفيحة ، و(صفايح) ، حيث أبدل حرف المدّ همزة ، وكذلك في صحيفة ، و(صحايف) تبدل الياء همزة ، فتصبح الكلمة (صحائف) ، وكذلك في (رسالة ورسائل) ، وفي هذه الحالة تعتبر الهمزة حرف صحيح .

ومما سبق نستنتج أن الإبدال قانون صوتي الهدف منه تسهيل اللفظ ، وهو نوعان :

1ــ إبدال صامت بصامت :

1ــ1ــ الإبدال بسبب المماثلة بالتفخيم ، ويكون ذلك عند تجاور صوتين أحدهما مفخّم ، والآخر مرقق ، فيحدث ما يسمى (المماثلة بالتفخيم) ، فيقلب الصوت المرقق إلى مثيله المفخّم . وهناك أحرف صامتة لا خلاف بينها إلاّ في التفخيم والترقيق ، وهي :

الضاد والدال : فالضاد مفخم ، وإذا رقق يصبح دالاً ، والعكس صحيح، ومن ذلك (بَيْضٌ بالتفخيم، وبَيْدٌ بالترقيق) .

الصاد والسين : فالصاد مفخّم ، وإذا رقق يتحول إلى سين ، والعكس صحيح ؛ ومن ذلك (سَطَعَ وصطَعَ) .

التاء والطاء : فالتاء صوت مرقق ، والطاء مفخم ، وبتفخيم التاء تنقلب إلى طاء ، وترقيق الطاء يحولها إلى تاء . ومن ذلك (انتظر ــ انطظر) .

الزاي والظاء : فالزاي مرقق ، وإذا فخّم يصبح ظاء ، وكذلك الظاء إذا رقق يصبح زاياً .

1ــ2ــ الإبدال بسبب المخالفة بالتفخيم : ويكون ذلك بين صوتين مرققين ، نحو (انتَظَرَ) ، حيث تبدل التاء طاء بسبب المخالفة بالتفخيم ، وكذلك الأمر في (امتَعَضَ) ، حيث أبدلت التاء طاء في (امطعض) ...

2ــ إبدال صائت بصامت : ويكون ذلك عند إبدال فاء (افتعل) تاء إذا كانت الفاء واواً أو ياء : وذلك نحو(اِوْتَصَلَ) تصبح (اتّصل) ، و(اتّعد) من (اِيْوْتَعَدَ) ، حيث أبدلت الواو تاء بسبب قانون المماثلة الذي أدّى إلى الإدغام، وكذلك الأمر في(اتعظ) من (اِيْوْتَعَظَ) ، و(اتّقد) من (اِوْتَقَدَ) .

2ــ 2 ــ (التغيّر بالإعلال) : الإعلال قلب حرف العلة أو حذفه أو تسكينه.

2ــ2ــ1ــ الإعلال بالقلب : القلب واحد من الفروع التي يشملها الإعلال الذي يتجلّى في قلب حرف العلّة ، أو حذفه أو تسكينه أو نقله . ومعروف أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة والأفعال ، وهي إمّا أن تكون منقلبة عن ياء أو عن واو ، كما أنها لا تقع أولاً ، وإنما تقع حشواً أو طرفاً ، وإذا كان معها حرفان في الكلمة ، فلا

نحكم عليها بأنها زائدة ، وإنما نحكم عليها بأنها منقلبة عن واو أو عن ياء . والإعلال يتناول (أحرف المد) والحركات القصيرة (فتحة ــ ضمّة ــ كسرة) ، ويمكننا التسلسل بظاهرة القلب في أحرف المد على الشكل التالي :

أــ قلب الواو والياء ألفاً : تقلب الواو والياء ألفاً إذا تحرّكتا ، وكان الحرف الذي قبلهما مفتوحاً ، وذلك نحو(قال من قوَل) ، و(رَمَى من رَمَيَ) .

ب ــ قلب الواو ياءً : إذا كانت ساكنة أو متطرّفة بعد حرف مكسور ، نحو رضي من رضِو ، وقوي من قَوِوَ . " والياء تبدل مكان الواو فاء وعيناً ؛ نحو قيلَ وميزان ؛ ومكان الواو والألف في النصب والجر في مُسلِمِينَ ومُسْلِمَيْنِ . ومن الواو والألف إذا حقّرْت أو جمَعت في بهاليل وقراطيس ونحوهما من الكلام"(15).

ج ــ قلب الياء واواً إذا كانت ساكنة وقبلها حرف مضموم : وذلك نحو(يُوْقِن) من (يُيقِن) و(يُوْسِر) من (يُيْسِر) .

2ــ2ــ2ــ الإعلال بالحذف :

2ــ2ــ2ــ1ــ الحذف في أحرف العلة الطويلة :

ــ الحذف في الأفعال :

الأجوف : يحذف حرف العلة إذا كان ممدوداً وبعده حرف ساكن ، وذلك نحو(خَفْ) أصلها (خَافْ) ، وقُلْ أصلها (قُوْلْ) ، و(سِرْ) أصلها (سِيْرْ) ، و(بِعْت) أصلها (بِيْعْت) ، ويَخَفْنَ أصلها يَخافْنَ ، ويَبِعْنَ أصلها يَبِيْعْنَ .

المثال : يحذف حرف العلة من الفعل المثال في الأمر والمضارع المبني للمعلوم :

أــ الأمر : وذلك نحو (عِدْ) من وعد ، و(صِل) من وصل ، والحذف هنا جاء تلبية لحاجة صَوتيَّة تتجلى في الاختصار وتقليل الجهد العضلي ، ولو لم يحذف الحرف لكان الأمر من (وَصَل) أوصِل، ومن (وعد) أوعِدْ ، وفي هذه الحالة يزداد الجهد .

ب ــ المضارع : وذلك نحو(يَعِدُ) من (يَوْعِدُ) . و(يَصَلَ) أصلها (يَوْصِلُ) ، و(يسع) أصلها (يَوْسِعُ) . والحذف هنا وفّر جهداً وزمناً ، وسهّل اللفظ .

الناقص : حذف الألف في الماضي إذا اتصل بتاء التأنيث : نحو، مَضَتْ ، وبَغَت، ودَعَت ، وسبب ذلك التقاء الساكنين .

الحذف في الأسماء المنتهية بحرف علة :

حذف ياء الاسم المنقوص بسبب التنوين : (ردّني بخيرٍ وافٍ وعطاءٍ كافٍ) ، وذلك لأن الألف أصلها ياء ، والياء من أصل الاسم .

حذف ياء الاسم المنقوص في جمع المذكر السّالم ، وذلك نحو(القاضي ، والقاضون ، والجاني ، والجانون). فالمتَّقُون من(المتقي) : حذفت الياء في جمع المذكّر السّالم .

حذف ألف الاسم المقصور في جمع المذكر السالم : وذلك عندما تكون ألفه رابعة فما فوق ، وذلك نحو(مصطفى ومصطَفَون ، ومُرتَضَى ، ومرتَضَون) .

2ــ2ــ2ــ2ــ (الإعلال بالتسكين) أو (الإعلال بحذف العلل القصيرة) : إذا انتهت الكلمة بواو أو ياء، وكان الحرف الذي قبلهما مضموماً أو مكسوراً في حالتي الرفع والكسر ، فإن حرفي العلة يُسكّنان، ومثال ذلك (يدعو القاضي إلى الصلح) ، حيث يدعو : فعل مضارع مرفوع بالضمة ، والأصل (يدعُوُ) ، وفي هذه الحالة تكون الواو مضمومة ، وهناك صعوبة في أن تعتري الضّمةُ الواوَ ، فتسكّن الواو . وكذلك كلمة (القاضي) تنتهي بالياء التي

قبلها حرف مضموم ، وهي في حالة الرفع ، فتسكّن . ومن ذلك (يمشي) ، فعل مضارع في حالة الرفع ، قبل يائه كسرة ، فيحدث إعلال بتسكين الياء .

حذف الضمة : (حكمَ القاضي بالعدل) . فالقاضي فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة قبل التغيير(القاضيُ)، وكذلك الأمر في الفعل (يَدْعوْ) أصله (يَدْعُوُ) : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة قبل التغيير، ونظراً لصعوبة نطق الحركة تمَّ حذفها لتسهيل النُّطق .

حذف الكسرة : ومثال ذلك: (قدّمتُ الشكوى إلى القاضي) ؛ حيث(القاضي) اسم مجرور بكسرة محذوفة لتسهيل النطق . والواضح أن حرفي العلة الواو والياء يسكّنان إذا كان قبلهما حرف مضموم أو مكسور .

ومن التسكين أو(الإعلال بالحذف) ما يقع في نطاق الجملة ، ومن ذلك حذف الضمة : عندما يأتي بعد الفعل المضارع المجزوم صوت متحرّك نحو : (لم يكتبْ الطالبُ وظيفته) ، حيث الفعل في الجملة كان على صيغة (يكْتُبُ) قبل دخول العامل (لم) ، ثم حذفت الضمة بعد دخوله ، لأن نطق الفعل في هذه الحالة مع وجود الضمة أصعب من نطقه دونها ؛ وكذلك الأمر في كلمة (يَغْزُوْ) ؛ حيث حذفت ضمّة لام الفعل .

2ـ3ـ الإعلال بالنقل : وهو نقل الحركة إلى صوت صامت ساكن، وذلك نحو (أعُوْذُ) التي أصلها (أَعْوُذُ) ، حيث نقلت حركة الواو إلى العين لصعوبة نطق الضمة مع الواو. ويكون الإعلال بالنقل في المصادر معتلّة العين التي على وزن (إفْعَال) أو(استفعال) ، نحو(أَقَامَ إقامةً) ، و(استقام استقامة) ، و(أخاف إخافة واستخافة) . والأصل في إقامة، وإخافة : إقوامة ، وإخوافة ؛ حيث نُقلت

حركة العين ، وهي الفتحة إلى الساكن قبلها ، فقلبت الواو ألفاً ، فالتقى ساكنان عين الكلمة والألف، فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين .

وبعد أن عرضنا مختلف أنواع الإعلال أصبح بمقدورنا تفسيره صوتيّاً بما يلي :

1ـ تفسير الإعلال بالقلب صوتيّاً :

1ـ1ـ سبب قلب الواو ألفاً : لدينا الكلمات التالية : (قَالَ ـ صامَ ـ نامَ ...) ؛ أصل الألف فيها الواو، والواو حركتها الفتحة ، ومسبوقة بفتحة ، وهذا يعني أنها تقع بين فتحتين يتجاذبانها التأثير، وهناك صعوبة في الانتقال من صائت إلى صائت في الجهاز النطقي ؛ لأن الصوائت لا يعترض سبيلها سدّ أو تضيّق ، فتقتضي الحاجة الصوتيّة استمرار نطق الصوائت (فتحةـ واوـ فتحة) دون فاصل صامت ، فتقلب الواو ألفاً لمناسبة الفتحتين كونها وقعت بينهما .

1ـ2ـ قلب الياء ألفاً : لدينا الكلمات التالية : (مال ـ سعى ـ بنى...) ؛ أصل الألف فيها الياء المسبوقة بفتحة ، وحركتها الفتحة ، وهذا يعني أنها تقع بين فتحتين يتجاذبانها التأثير ، وهناك صعوبة في الانتقال من صائت إلى صائت في الجهاز النطقي ، لأن الصوائت لا يعترض سبيلها سدّ أو تضيّق ، فتقتضي الحاجة الصوتيّة استمرار نطق الصوائت (فتحةـ واوـ فتحة) من دون فاصل صامت ، فتقلب الواو ألفاً لمناسبة الفتحتين .

2ـ قلب الياء واواً إذا كانت ساكنة ، وقبلها حرف مضموم : ومن ذلك (يُوقِن) التي أصلها (يُيْقِن) ، و(يُوسِر) التي أصلها (يُيْسِر) ، والسبب الصوتي هو أن الضمّة صائت لا يعترض سبيله في النطق سدّ أو تضيّق ، والياء الساكنة كذلك، فتضاف كميّة صوت الياء إلى الضمة فتقلب واواً .

3ــ قلب الواو ياء إذا كانت ساكنة أو متطرّفة بعد حرف مكسور : ومن ذلك (رَضِيَ) من (رَضِوَ) ، و(قوِيَ) من (قَوِوَ) ، والسبب الصوتي هو أن الواو تقع بعد كسرة ، وهناك صعوبة في انتقال صائت إلى صائت آخر ، فتضاف كميّة الصوت المكوِّنة للواو إلى الكسرة، فتقلب الواو ياء.

2ــ2ــ3ــ (التّغيّر بالإدغام) : الإدغام تقريب صوت من صوت ، حيث لا يكون إلاّ في مثلين متقاربين ، ولذا سُمي بالتشابه أو التماثل(16). وهو عند سيبويه تقريب حرف من حرف بهدف السّهولة والخفة ، وذلك لأن الإنسان يضع لسانه لهما ــ أي الحرفان المدغمان ــ موضعاً واحداً لا يزول عنه(17) . وقد أكد العلماء أن الهدف من الإدغام توفير الجهد والزمن خلال النُّطق ، لأن اللّسان لا يرتفع إلاّ مرّة واحدة ، في حين أننا إذا أردنا نطق الصَّوتين المدغمين دون إدغام ؛ سيرتفع مرّتين ، وبذلك نحتاج إلى جهد عضلي أكبر ووقت أطول .

وساوى ابن جني بين الإدغام والتقريب : " قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت "(18) ، والإدغام عنده نوعان أحدهما الإدغام الأكبر ، وهو أن يُدغم الأول في الأخر من الحرفين ، والثاني الإدغام الأصغر الذي منه الإمالة ، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصَّوت من الصَّوت(19) .

واعتبر ابن عصفور ألف التفخيم وألف الإمالة من الإدغام ، والهدف من ذلك التقارب بين الحرفين في المخرج أو الصفة أو في مجموعهما : " وألف التفخيم ، وألف الإمالة ، وهي كل ألف يُنْحى بها نحو الياء ، وبالفتحة التي قبلها نحو الكسرة(20) .

والإدغام لا يختلف عن التقريب ، وذلك لأن تقريب الصَّوتين يؤدي إلى تقريب مكاني ينتج عنه توفير في الجهد العضلي ، وتوفير في الزمن ، ومثال ذلك كلمة (شَدَدَ) التي تصبح (شَدَّ) عند الإدغام ، وبذلك يتم حذف الفتحة التي بين الدال الأولى والدال الثانية ، فلا يعد بين الدالين فاصل ، لأنه تم تقريبهما تقريباً مكانياً . فالإدغام هنا وفر ارتفاعاً واستقراراً للّسان ، وبذلك تم توفير زمن ارتفاع اللسان وعودته إلى الوضع الطبيعي ،

وأشار إلى ذلك **ابن يعيش** ؛ حيث رأى أن الغرض من الإدغام طلب التخفيف ؛ " لأنه ثقل عليهم التكرير ، فيضعون ألسنتهم على مخرج الحرف المكرر وضعة واحدة ، ويرفعونها بالحرفين رفعة واحدة لئلا ينطقوا بالحرف ثم يعودوا إليه"(21) .

ونرى أن الإدغام لا ينحصر وجوده في كلمة واحدة ، بل يتعدى الكلمة ليكون مشتركاً بين كلمتين ، ولكن شرط أن تنتهي الكلمة الأولى بصوت ساكن ، وتبدأ الكلمة الثانية بصوت مماثل متحرّك ، فيرتفع اللسان رفعة واحدة، وبذلك يتم توفير الوقت والجهد العضلي ، ومثال ذلك : (لم يُكَاتِبْ باسمٌ أخاه) ، حيث يتم الإدغام بين صوتي الباء في الكلمتين .

2ــ4ــ (التغيّر بالإمالة) أو (التقريب) :

1ــ الميل في اللغة : العدول إلى الشيء والإقبال عليه ، وكذلك الميلان"(22)، " وإذا ميل بين هذا وهذا فهو شاكّ "(23). وقد عرف الأزهري الإمالة بقوله : " وهي مصدر أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلاً إذا انحرف عن القصد"(24).

2ــ الإمالة اصطلاحاً : تقريب الألف من الكسرة :" وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقرّبوها منها كما قرّبوا في الإدغام الصاد من الزاي"(58). " وألف الإمالة هي التي تجدها بين الألف والياء "(26)، أو هي : " نطق الألف بين الألف والياء ، والفتحة كالكسرة "(27).

والتّعرِيفات السابقة اعتبرت (الإمالة) صوتاً بين صوتين أو حركة بين حركتين ، وهذا يتطابق مع قول ابن جنّي : " أما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث . وهي الضمة والكسرة والفتحة. ومحصولها على الحقيقة ست . وذلك أن بين كل حركتين حركة . فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة ؛ نحو فتحة عين عالِم ، وكاف كاتب . فهذه حركة بين الفتحة والكسرة ؛ كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء ، والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم ؛ نحو فتحة لام الصلاة والزكاة"(28).

4ـ معاني الميل :

1ـ التداخل : يتضح التداخل بين معنيي (العدول والشك) بوصفهما من معاني (الميل)، وذلك لأن (العدول) يعني المساواة والتداخل والاشتراك والمعادلة بين شيئين يختلفان في الجنس :" العدول ما عدل الشيء من غير جنسه "(29)، وكذلك الحال مع(الشك)، "وإذا ميّل بين هذا وهذا فهوشاك "(30).

فالشك يعني الاشتراك والتداخل ؛ لأن الشَّاك تختلط عنده الأمور ويشترك عنده الحقّ بالباطل ؛ وقد أشار ابن فارس إلى هذا المعنى بقوله في مادّة (شكّ) : "الشين والكاف أصل واحد مشتق بعضه من بعض ، وهو يدل على التداخل "(31) ، وإذا كان كلّ من (العدول) و(الشك) يعنيان (الاشتراك) ، فهذا يعني أن (الميل) يدل على (الاشتراك) و(التداخل) ، ومن ذلك " مايلنا الملك فمايلناه ؛ أي أغار علينا فأغرنا عليه"(32) ؛ والواضح المشاركة في الإغارة .

2ـ الانحراف : وأما (**الانحراف**) و(الجنوح) ؛ فيتضحان من تعريفات (الميل) في كتب المعاجم ، ومن ذلك" مال عن الطريق: تركه وحاد عنه"(33)، و "مال ــ ميلاً وميلاناً زال عن استوائه"(34) ، و" مال عن الطريق ، ومال عليه في الظلم "(35).

والواضح أن الكلام السابق يعبّر عن (الانحراف) ، وهو يطابق ما جاء في مقاييس اللغة لابن فارس في مادّة (ميل) : " وميَل : الميم والياء واللام كلمة صحيحة تدلّ على انحراف الشيء إلى جانب منه "(36) ، إضافة إلى أنّ معنى (جنح) هو(مال) . وكذلك " جنح : الجيم والنون والحاء أصل واحد يدل على الميل والعدوان ، ويقال جنح إلى كذا ؛ أي مال إليه "(37).

ومما سبق يمكننا استنتاج أنواع (الإمالة) :

ــ إمالة الألف نحو الكسرة أو الياء ، ومثالها : (تلك آياتُ الكتابِ)(38) ، حيث يجوز في القراءات القرآنية نطق الألف في (آيات ــ الكتاب) ممالة نحو الكسرة .

ــ إمالة الألف نحو الضمة أو الواو ، ومثالها : (الصلاة ، والزكاة) ، حيث تمال الألف نحو الضمّة أو الواو.

ــ إمالة الفتحة نحو الكسرة ، ومثالها الحركة التي تسبق تنوين الكسر في(عليمٍ ، وحكيمٍ) ، ومن ذلك الحركة التي قبل الباء في (لمْ يُكاتِبْ) .

ــ إمالة الفتحة نحو الضمة . ومثالها الحركة التي تسبق النون في تنوين الضم ، نحو : (عليمٌ ، وحكيمٌ) ، ومن ذلك الحركة التي قبل الراء في (لمْ ينصُرْ) .

2ـ القوانين الصوتيّة :

رأينا سابقاً أنّ المقصود بالتغيّرات الصّوتيّة :(التغيّر بالإبدال، والتغيّر بالإعلال، والتغيّر بالإدغام، والتّغيّر بالإمالة) . **والمقصود بالقوانين الصّوتيّة**:(1ــ قانون المخالفة. 2ــ قانون المماثلة).

وسنحاول إثبات أن ما اصطُلح على تسميته (قوانين الصوتية) لا يختلف عما اصطلح على تسميته (تغيّرات الصوتيّة) ، وذلك لأن المخالفة والمماثلة تأتيان إعلالاً أو إبدالاً ...

المخالفة : تغيّر أحد صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات إلى صوت آخر قريب منه في الصفات والمخرج ، ويغلب أن يكون من أصوات العلة الطويلة ، أو من الأصوات المائعة أو المتوسطة . والهدف منها تسهيل اللفظ ، وقد تكون إبدالاً أو إعلالاً . وكنا رأينا أن الإعلال والإبدال من التغيرات الصوتيّة ، وهذا يعني أن المخالفة من التغيرات الصوتيّة .

أ ــ **مجيء المخالفة إعلالاً** : ومن ذلك ما ورد عند ابن جني في باب العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف : " اعلم أنّ هذا موضع يُدفع ظاهرُه إلى أن يعرف غوره وحقيقته . وذلك أنه أمرٌ يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها ، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه **ليختلف اللفظان** ، فيخفَّا على اللسان . وذلك نحو الحيوان ؛ ألا ترى أنه عند الجماعة ــ إلاّ أبا عثمان ــ من مضاعف الياء ، وأن أصله حَيَيَان ، فلمّا ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو ، وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء ، لكنه لمّا اختلف الحرفان ساغ ذلك"(39).

وابن جني يرى صعوبة في نطق صوتين متماثلين لهما نفس المخرج والصفات ؛ مما يقتضي إبدال أحدهما بصوت آخر لتسهيل اللفظ ، وهذا ما حدث في(حيوان) التي أصلها(حَيَيَان) ، حيث أبدلت الياء الثانية بالواو .

والواضح أن المخالفة هنا تغيّر صوتي ، يمكن أن نطلق عليه **اسم الإعلال بالقلب** ، ولذا ساوينا سابقاً بين مصطلحي القوانين الصَوتيَّة والتَّغَيُّرات الصَوتيَّة .

والأمثلة كثيرة عند ابن جني على مجيء المخالفة إعلالاً ؛ حيث في موضع آخر يقول : " وإذا كانوا قد أبدلوا الياء واواً كراهيّة لالتقاء المثلين في الحيوان ، فإبدالهم (الواو) لذلك أولى بالجواز وأحرى . وذلك قولهم : ديوان، (واجليواذ) . وليس لقائل أن يقول : فلمّا صار دَوَّان إلى ديوان فاجتمعت الواو والياء وسكنت الأولى ، هلاّ أبدلت الواو ياء لذلك ؛ لأن هذا ينقض الغرض ؛ ألا تراهم إنما كرِهوا التضعيف في دوَّان ، فأبدلوا **ليختلف الحرفان**، فلو أبدلوا الواو فيما بعد للزم أن يقولوا : ديَّان فيعودوا إلى نحو مما هربنا منه من التضعيف ، وهم أبدلوا الحييان إلى الحيوان ليختلف الحرفان ، فإذا أصارتهم الصنعة إلى اختلافهما في ديوان لم يبق أنه علم ، والأعلام يحتمل لها كثير من كلف الأحكام"(40).

وابن جني يعتبر أنَّ الصَّوتين إذا تجاورا وكانا من مخرج واحد سيؤدي تجاورهما إلى ثقل في النُّطق ، ولذا فإبدال الحرف بحرف آخر قريب منه في المخرج والصفات يؤدي إلى تسهيل اللفظ .

وبهذا يتّضح لنا أن ما حدث من مخالفة هو عبارة عن إبدال صوت بصوت .

ومن ذلك عند **سيبويه** في باب(التضعيف في بنات الواو) : " وأمّا افعَلّلْتُ وافْعَالّلْتُ من غَزوتُ فاغْزَوَيْتُ واغزاوَيْتُ ، ولا يقع فيها الإدغام ولا الإخفاء، لأنه لا يلتقي حرفان من موضع واحد "(44). والمخالفة واضحة في غزوت ، وذلك عندما تصاغ على وزن (افْعَلّلْتُ) أي (اغْزَوَوْتُ) تبدل الواو الثانية ياء ، فتصبح (اغْزَوَيْتُ) ، وكذلك عندما نصوغ على وزن(افْعَالَلْتُ) أي (اغْزَاوَوْتُ) تبدل الواو ياء ، فتصبح (اغزاويْتُ) .

أ ــ **مجيء المخالفة إبدالاً** : ومن ذلك ما ذُكر في (باب ما شذَ فأبدل مكان اللام الياء لكراهيّة التضعيف ، وليس بمطّرد) : " وذلك قولك : تسرَّيْتُ ، وتَظَنَّيْتُ من القِصَّةِ ، وأَمليْتُ "(41).

ومن الواضح أن (تَظنَّيْتُ) أصلها(تَظَنَنْتُ) من ظنَّ، وقد حدثت المخالفة الصَوتيَّة بإبدال النون ياء . **ومن المخالفة** إبدال الفتحة كسرة في جمع المؤنث السّالم، والكسرة فتحة في الممنوع من الصّرف.

المماثلة : تقارب بين أصوات بينها بعض المخالفات نتيجة التفاعل الذي يحدث بين أصوات اللغة عندما تتجاور ؛ مما يؤدّي إلى أن تغيّرَ بعضُ الأصوات مخارجها وصفاتها ؛ لتتفق مع أصوات أخرى مقاربة لها في الصفات والمخارج .

أ ــ مجيء المماثلة إبدالاً : " ومن ذلك قولهم : وَدٌّ ، وإنما أصله وَتِدٌ ، وهي الحجازيّة الجيِّدة ...

ومما بينوا فيه قولهم : عِتْدَان ، وقال بعضهم : عُتْدَان ، فراراً من هذا . وقالوا : عِدَّان شبّهوه بودٍّ "(42). ويلاحظ أن التاء في (وتد) أبدلت دالاً ، وهذا الإبدال حدث بين صوتين متقاربين في الصفات والمخرج ، مع مخالفة هي أن الدّال مجهور والتاء مهموس . وهذا الإبدال يتفق مع تعريف المماثلة في أنها قانون يحاول التقريب بين أصوات بينها بعض المخالفات . وكذلك الأمر في (عِتْدان) ، حيثُ أبدلت التاء دالاً، ومن المعروف أن هذا الإبدال يتفق مع قانون المماثلة .

وقد أسهب سيبويه في هذا المجال في باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا: " وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد ، ولم يكن الحرفان منفصلين ازدادا ثقلاً واعتلالاً ، كما كان المثلان إذا لم يكونا منفصلين أثقل ؛ لأن الحرف لا يفارقة ما يستثقلون . فمن ذلك قولهم في مُثْتَرِد : مُثَّرِدٌ لأنهما متقاربان مهموسان.... وقالوا في مُفْتَعِل من صَبَرْتُ : مُصْطَبِرٌ ، أرادوا التخفيف حين تقاربا ولم يكن بينهما إلاّ ما ذكرت لك ، يعني قرب الحرف ، وصارا في حرف واحد . ولم يجز إدخال الصاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين ، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء ؛ ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف ، وليكون عملهم من وجه واحد إذْ لم يصلوا إلى الإدغام "(43). وإبدال التاء في (مصتّبِر) طاء أجدى من المخالفة ، حيث صوت الصاد يختلف عن التاء في المخرج ، وفي هذه الحالة الطاء أقرب إلى الصاد ، فأبدلت التاء طاء ، وبذلك يتماثل الصَّوتان في التفخيم .

وقد تكون المماثلة ليس بالأصوات فحسب ، وإنما بصفات الأصوات :

أ ــ المماثلة في الجهر : عندما يتجاور صوتان الأول مجهور والثاني مهموس ، يؤثّر الأول في الثاني ، فيقلب إلى صوت مجهور قريب من الصوتين في المخرج ، ومن ذلك (مُزتَان) التي تصبح مُزدان ، وهنا مماثلة بالجهر، حيث الزاي صوت مجهور ، والتاء مهموس ، فأثّر الصوت الأول في الثاني ، وجعله مجهوراً مثله .

د ــ المماثلة بالتفخيم : ومثال ذلك كلمة (سَطْحٌ) ، حيث هناك صعوبة في الانتقال من السين المرققة إلى الصاد المفخّمة ، فأثّر الثاني في الأول ، فقُلب صاداً ؛ لأن تفخيم السين يحوله إلى صاد ، ومن ذلك (اصتَبَرَ) التي تصبح (اصْطَبَرَ) ...

الاستنتاجات والتوصيات :

1ــ تناول القدماء القوانين الصَوتيَّة وسمّوها الأصول المطردة ، وفهموا دوافعها وأسبابها ؛ وقد تأكد لنا معرفتهم بقانوني المخالفة والمماثلة اللذين يجنحان باللغة نحو قانون عامّ وشامل لهما هو قانون السهولة والتيسير؛ وهذا الفهم للقوانين الصَوتيَّة هو نفسه عند المحدثين .

2ــ التغيّرات الصوتيّة هي القوانين الصّوتيّة عند القدماء والمحدثين ، وهذا ما نوافق علية لأن التغيّرات الصوتيّة في نظرنا : هي كل ما يعتري التركيب اللّغوي من تبدّل أو اختلاف بين تَشْكِيْل سابق وآخر لا حق **بأحد القوانين الصَوتيَّة التاليّة : (الإبدال ، الإعلال ، الإدغام ، الإمالة) .**

3ـ التغيرات على اختلاف أنماطها هي تغيرات تركيبية ، وما يسمى بالتَّغَيُّرات التاريخيّةِ هو في الحقيقةِ تغيّرٌ تركيبي ؛ لاستحالةِ حصولِ تغيّرٍ خارجَ التركيب .

4ـ التطور اللغوي من التغيرات الصوتية ؛ وإذا توقّف وثبت عند حدود معيّنة يتحوّل إلى قياس يصاغ على منواله ، فيفقد بذلك خواصّ التطور .

5ـ يتسم التطور اللّغوِي بأنه ليس إرادياً ، وليس فردياً ، ولا يُحدّ بزمن ، ولا يمكن إيقافه ، والذي يدفع إليه في اللغة عامل تسهيل اللفظ ؛ ومن هنا نعتبر الزيادة والحذف والإدغام والإبدال والإمالة والتقريب تطوّراً لغويّاً في مرحلة سابقة ، وفيما بعد لم تعد تطوراً ، لأنها دخلت في التقعيد اللّغوِي ، وأصبحت قالباً جامداً يقاس عليه ويُصاغ على منواله ، ففقدت بذلك سمات التطور وميزاته وخصائصه .

الحواشي :

(1) العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، بيروت : تح د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي ، منشورات مؤسسة الأعلمي ، 1408هـ ، 1988م ،11/1.

(2) الكتاب ، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ، بيروت : تح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، ط1، 1411هـ ـ 1991م ، 145/4 .

(3) سر صناعة الإعراب ، 11/1.

(4) الموجز في النحو ، ابن السراج أبو بكر محمد ، بيروت : تح مصطفى الشويمي وآخرين ، مطابع بدران وشركاه 1965م ، ص143.

(5) الخصائص ، ابن جني أبو الفتح عثمان ، بيروت : تح محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط2 ، د.ت ، 2|88.

(6) الخصائص ، 2|321.

(7) المصدر نفسه ، 3|136.

(8) المفصل في علوم اللغة العربية ، الزمخشري أبو القاسم محمد بن عمر ، بيروت : دار الجيل والتوزيع والطباعة، د.ت ، ص 334 .

(9) المقرب ، ابن عصفور علي بن مؤمن ، بغداد : تح أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني، ط1،1391 هـ1971م) ، ص 321 .

(10) التطور اللّغوِي ، مظاهره وعلله وقوانينه . د. رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ط1 ، 1404 هـ ـ 1983م) ، ص 17.

(11) فقه اللغة المقارن ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1968م ، ص169 ، وفقه اللغة في الكتب العربية ، الدكتور عبده الراجحي ، ص100، واللغة والمجتمع ، الدكتور علي عبد الواحد وافي، ص78 .

(12) منهج البحث التاريخي ، الدكتور حسن عثمان ، دار المعارف ، ط4، 1980م ، ص27.

(13) التطور اللغوي مظاهره وعلله ، الدكتور رمضان عبد التواب ، ص11 .

(14) في التطور النحوي ، برجشتراسر ، ص61 .

(15) الكتاب ، 238/4 .

(16) التطور النحوي ، برجشتراسر ، ص 6 .

(17) الكتاب ، ص 437/4 .
(18) التَّصرِيف الملوكي ، ص93 .
(19) التَّصرِيف الملوكي ، ص97
(20) المقرب ، ابن عصفور علي بن مؤمن المعروف ، تح أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط1، 1971م ، ص 321 .
(21) شرح المفصل ، ابن يعيش ، تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر ، طبع ونشر إدارة المطبعة المنيرية ، مصر ، ص 121/10.
(22) لسان العرب ، ابن منظور، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، د.ت ، 636/14 .
(23) المصدر نفسه ، 637/14 ، وتاج العروس ، الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، د.ت، 123/8.
(24) شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي، مصر، د.ت ، 446/ 2 ، والمسائل العضدضيات ، أبو علي الفارسي ، تحقيق شيخ الراشد، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، 1986م ، مسألة 78.
(25) الكتاب ، سيبويه ، 310/2 .
(26) لسان العرب ، 636/14 ، وتاج العروس ، 123/8 .
(27) المعجم الوسيط ، 901/2 .
(38) الخصائص ، ابن جني ، 120/3.
(29) مختار الصحاح ، أبو بكر الرازي ، ترتيب محمود خاطر ، دار المعارف ، مصر ، د.ت، ص 814.
(30) لسان العرب ، ابن منظور ، 637/14 ، وتاج العروس ، 123|8 .
(14) مقاييس اللغة ، ابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ، ط2 ، 1389هـ- 1969م ، 173/ 3 .
(31) تاج العروس ، الزبيدي ، 123/8 .
(32) المصباح المنير ، الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، د . ت ، 588/2.
(33) المعجم الوسيط ، 894/2 .
(34) لسان العرب ، 636/14 ، والصحاح ، تقديم الشيخ عبدالله العلايلي ، إعداد وتصنيف نديم مرعشلي و أسامة مرعشلي ، دار الحضارة العربية ، د.ت ، 526/2.
(35) مقاييس اللغة ، ابن فارس ، 290/5 .
(36) المصدر نفسه ، 484/1 .
(37) يوسف /2/ .
(38) الخصائص ، 18/ 3.
(39) الخصائص، 18/3.
(40) الكتاب ، 402/4 .
(41) التطور اللّغوِي مظاهره وعلله ، ص 37 ــ 46 .
(42) الكتاب ، 482/4
(43) الكتاب ، 467/4

المراجع :

(1) القرآن الكريم .

(2) ابن جني ، أبو الفتح عثمان . *التَّصريف الملوكي* . (دار المعارف للطباعة ، دمشق، د. ت).

(3) ابن جني ، أبو الفتح عثمان . *الخصائص* . (بيروت : تح محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، ط 2، د. ت).

(4) ابن السراج ، أبو بكر محمد . *الموجز في النحو* . (بيروت : تح مصطفى الشويمي وآخرين، مطابع بدران وشركاه 1965م) .

(5) ابن عصفور ، علي بن مؤمن . *المقرب* . (بغداد : تح أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، ط1،1391هـ1971م) .

(6) ابن فارس . *مقاييس اللغة* . (تحقيق عبد السلام هارون ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ، ط2 ، 1389هـ- 1969م) .

(7) ابن منظور . *لسان العرب* . (الدار المصرية للتأليف والترجمة ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، د.ت) .

(8) ابن يعيش . *شرح المفصل* . (تصحيح وتعليق مشيخة الأزهر، طبع ونشر إدارة المطبعة المنيرية ، مصر،د.ت).

(9) الأزهري . *شرح التصريح على التوضيح* . (دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي، مصر ، د.ت) .

(10) برجشتراسر . *التطور النحوي للغة العربية* . (أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، 1982م).

(11) الخليل ، ابن أحمد الفراهيدي . *العين* . (بيروت : تح د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي ، منشورات مؤسسة الأعلمي ، 1408هـ 1988م) .

(12) الرازي ، أبو بكر . *مختار الصحاح* . (ترتيب محمود خاطر، دار المعارف، مصر، د.ت). (13) الزبيدي ، محمد مرتضى . *تاج العروس من جواهر القاموس* .(منشورات دار مكتبة الحياة،د.ت).

(14) الزمخشري ، أبو القاسم محمد بن عمر . *المفصل في علوم اللغة العربية* . (بيروت : دار الجيل والتوزيع والطباعة، د.ت) .

(15) السامرائي ، د. إبراهيم . *فقه اللغة المقارن* . (دار العلم للملايين ، بيروت ، 1968م ، 1997م) .

(16) سيبويه ، عمرو بن عثمان . *الكتاب* . (بيروت : تح عبد السلام هارون ، دار الجيل، ط1، 1411هـ ـ 1991م) .

(17) عبد التواب ، د. رمضان . *التطور اللّغوِي ، مظاهره وعلله وقوانينه* . (الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ط1 ، 1404 هـ ـ 1983م) .

(18) عبد الواحد وافي ، د. علي . *اللغة والمجتمع* (دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، الطبعة الثانية ، د.ت) .

(19) عثمان ، د. حسن . *منهج البحث التاريخي* . (دار المعارف ، ط4 ـ 1980م).

(20) العلايلي ، عبدالله . *الصحاح* .(إعداد وتصنيف نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي ، دار الحضارة العربية،د.ت).

(21) الفارسي ، أبو علي . *المسائل العضديات* . (تحقيق شيخ الراشد ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، 1986م) .

(22) الفيومي . *المصباح المنير*. (المكتبة العلمية ، بيروت ، د.ت) .

(23) الراجحي ، د. عبده . *فقه اللغة في الكتب العربية* . (دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1979م).

(24) مجمع اللغة العربية . *المعجم الوسيط* . (إخراج ، إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ، ومحمد علي النجار ، مطبعة عبد السلام هارون ، مطبعة مصر،1381هـ1961م) .